مفهومُ المواطنةِ: إطلالةٌ أوليَّةٌ

سامح فوزي(*)

يُعَدُّ مفهومُ المُواطَنةِ «Citizenship» من المفاهيمِ الحديثةِ، الَّذي يُثارُ حولَه جدلٌ في كلِّ المجتمعاتِ؛ نظرًا لتعدُّدِ مناحِيهِ: سياسيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، ولا يكادُ يخلو مجتمعٌ من تساؤلاتٍ أساسيَّةٍ حولَ مدىٰ تحقُّقِ المُواطَنةِ بمختلفِ أبعادِها.

تعني المُواطَنةُ -أوَّلًا-: المساواةَ بين المواطِنِينَ بصَرفِ النَّظرِ عن الاختلافِ في الانتماءِ الدِّينيِّ أو المذهبيِّ أو الوضعِ الاجتماعيِّ، أو ما شابَهَ.

ويظلُّ السُّؤالُ الأساسيُّ محورَ نضالِ كلِّ المؤمنِينَ بالمساواةِ، كيف يمكن أن تتحقَّقَ المساواةُ المُطلَقةُ بين مُواطِنِينَ غيرِ متساوِينَ في التَّعليمِ، والمكانةِ الاجتماعيَّةِ، والحظِّ من الثَّروةِ... إلخ؟

ورغم هذا الجدلِ الَّذي شَغَلَ الفلاسفةَ والمفكِّرِينَ منذ فجرِ التَّاريخِ، يظلُّ العنوانُ الأساسيُّ عند الحديثِ عن المساواةِ هو التَّأكيدَ علىٰ أنَّ المواطِنِينَ سواءٌ أمامَ القانونِ(*).

وتعني المُواطَنةُ -ثانيًا-: التَّربيةَ المدنيَّةَ، الَّتي تقومُ علىٰ تعليمِ المَرءِ منذُ نعومةِ أظافِرِه في المدرسةِ قِيَمَ المجتمعِ الحديثِ: الولاءَ، الانتماءَ، الخدمةَ العامَّةَ، المشارَكةَ في النَّشاطِ الطَّوعيِّ... إلخ، وهنا يَظهرُ جانبٌ مُهِمٌّ من المُواطَنةِ يتعلَّقُ بالتَّربيةِ علىٰ المُواطَنةِ، أي تصبحُ المُواطَنةُ سلوكًا تعليميًّا.

وتعني المُواطَنةُ -ثالثًا-: المشارَكةَ، إذا كانت النَّظرةُ التقليديَّةُ للمُواطَنةِ ترىٰ فيها تحقيقًا للمساواةِ القانونيَّةِ بين المواطِنِينَ المختَلِفينَ، فإنَّ النَّظرةَ الحديثةَ ترىٰ أنَّ مواطنةَ الشَّخصِ تتحقَّقُ من خلالِ المشاركةِ في شئونِ المجتمعِ، والعملِ علىٰ النُّهوضِ به، وتحقيقِ التَّنميةِ الحقيقيَّةِ، المُواطَنةُ ليست فقط وضعًا «Status» يتمتَّعُ به الشَّخصُ، لكنَّها ممارسةٌ في الواقعِ «Practice»(*).

المُواطَنةُ -إذن- مساواةٌ بين المواطِنِينَ المختلِفِينَ في الدِّينِ أو المعتقدِ أو الوضعِ الاجتماعيِّ أو الانتماءِ الجغرافيِّ أو غيرِها، وهي حقوقٌ وواجباتٌ يتحلَّىٰ بها من يحملُ صفةَ المُواطَنةِ، وهي كذلك مشارَكةٌ في شئونِ المجتمعِ، تتمثَّلُ في سعيِ المواطِنِينَ للحصولِ علىٰ فُرَصٍ متساويةٍ لتطويرِ جودةِ الحياةِ الَّتي يعيشها، وتقديمِ الخدماتِ العامَّةِ للمواطِنِينَ خاصَّةً الفقراءَ والمهمَّشينَ، وإيجادِ شبكةِ أمانٍ اجتماعيٍّ لحمايةِ الفئاتِ المستضعفةِ في المجتمعِ، وأن يظلَّ لها صوتٌ في التَّأثيرِ علي السِّياساتِ العامَّةِ، هنا يأتي التَّلازمُ بين المُواطَنةِ والتَّنميةِ.

التَّنميةُ هي تمكينُ المواطنِ من الخروجِ من بَراثنِ الفقرِ، وتطويرُ نوعيةِ الحياةِ، ورفعُ قدراتِه علىٰ التَّمتُّعِ بحقوقِه، والتَّنميةُ -كذلك- هي السِّياقُ الَّذي يتمتَّعُ فيه المواطنُ بالحقوقِ: الحقِّ في التَّعليمِ، الحقِّ في المشارَكةِ، الحقِّ في الصِّحَّةِ، الحقِّ في الحصولِ علىٰ معلوماتٍ... إلخ، وهكذا تتحوَّلُ حقوقُ المواطنِ من نصٍّ دستوريٍّ إلىٰ خبرةٍ حقيقيَّةٍ تفاعليَّةٍ علىٰ أرضِ الواقعِ(*).

***

(٢)

الأزهرُ وتعزيزُ المُواطَنةِ

الأزهرُ مؤسَّسةٌ تعليميَّةٌ دينيَّةٌ ضاربةُ الجذورِ في التُّربةِ المِصريَّةِ، شكَّلت إحدىٰ المؤسَّساتِ الأساسيَّةِ في الحفاظِ علىٰ المجتمعِ المصريِّ، واحتضانِ طموحاتِه وآمالِه في الحرِّيَّةِ، والعَيشِ الكريمِ.

يواجِهُ الأزهرُ -شأنُه شأنُ أيَّةِ مؤسَّسةٍ أخرىٰ - تحدِّياتٍ، لكنَّه يظلُّ مؤسَّسةً أساسيَّةً في تدعيمِ الفكرِ الإسلاميِّ الوسطيِّ، ليس فقط في مصرَ، أو المنطقةِ العربيَّةِ، ولكن في العالَمِ بأسرِه.

وعند الحديثِ عن موقفِ الأزهرِ من المُواطَنةِ، خاصَّةً فيما يتعلَّقُ بحقوقِ وواجباتِ غيرِ المسلمِينَ في المجتمعِ المصريِّ، في الأساسِ المسيحيُّونَ، هناك عددٌ من الدَّوائرِ الأساسيَّةِ الَّتي تشكِّلُ منظومةً متكاملةً:

الدَّائرةُ الأولىٰ: عقديَّةٌ.

تنطلقُ نظرةُ الأزهرِ في العَلاقةِ مع غيرِ المسلمِينَ عامَّةً، والمسيحيِّينَ خاصَّةً من تصوُّرٍ دينيٍّ يستندُ إلىٰ أصولٍ قرآنيَّةٍ تحكُمُ تصوُّراتِ المسلمِينَ في عَلاقتِهم بأهلِ الأديانِ السَّماويَّةِ، وهي:

كخ الإنسانُ مكرَّمٌ في الإسلامِ بصرفِ النَّظرِ عن عقيدتِه الدِّينيَّةِ، وتنطوي شريعةُ الإسلامِ علىٰ مبادئِ العدلِ والمساواةِ والحرِّيَّةِ وحِفظِ كرامةِ الإنسانِ.

كخ الإيمانُ بالأنبياءِ جميعًا، وعدمُ التَّفريقِ بينهم، والاعتقادُ بأنَّ التَّوراةَ كتابُ اللهَّ، والإنجيلَ كتابُ الله، وأنَّهما هدًىٰ ونورٌ للنَّاسِ. في محاضَرتِه أمامَ مجلسِ العمومِ البريطانيِّ، في ٢٤ يونيو ٢٠١٥م، أكَّدَ الإمامُ الأكبرُ الدُّكتور أحمدُ الطَّيِّب أنَّ الإسلامَ وإن كانت تربِطُه بالأديانِ السَّماويَّةِ كلِّها عَلاقةٌ عضويةٌ، إلَّا أنَّه يختصُّ المسيحيِّينَ بمنزلةٍ شديدةِ الخصوصيَّةِ، فهم أقربُ النَّاسِ قاطبةً للمسلمِينَ، والعَلاقةُ بين أهلِ الدِّينَينِ عَلاقةُ مودَّةٍ وإخاءٍ وتراحمٍ، والمسيحيُّونَ -فيما يصفهم القرآنُ- أهلُ تواضعٍ لا يعرفون الكِبرَ، ولا يتكبَّرونَ علىٰ النَّاسِ، جعل اللهُ في قلوبِهم الرَّأفةَ والرَّحمةَ(*).

كخ أنَّ الاختلافَ في الأديانِ والعقائدِ حقيقةٌ قرآنيَّةٌ وكونيَّةٌ معًا، ولا يمكنُ للمسلمِ أن يتصوَّرَ اجتماعَ البشريَّةِ كلِّها علىٰ عقيدةٍ واحدةٍ، من هذا المنطَلَقِ فإنَّ التَّنوُّعَ الدِّينيَّ مسألةٌ أساسيَّةٌ، والمجتمعاتُ الإسلاميَّةُ لم تكن فقط للمسلمِينَ، ولكن عاش فيها أهلُ الأديانِ والمعتقداتِ الأخرىٰ في أُخُوَّةٍ وتعايشٍ وانفتاحٍ في إطارِ المُواطَنةِ الكاملةِ والعَيشِ المشتَرَكِ، أغلبَ الأزمنةِ والأوقاتِ، وشكَّلتِ الحضارةُ الإسلاميَّةُ مجالًا للتَّفاعلِ والانفتاحِ بين المختلِفِينَ دينيًّا(*).

كخ وإذا كان التَّعددُ سمةً إنسانيَّةً وبشريَّةً، يؤمِنُ بها الإسلامُ، فإنَّه لا يُبيحُ قتلَ غيرِ المسلمِ بسببِ رفضِه للإسلامِ أو لأيِّ دِينٍ آخرَ، وهناك نصوصٌ في القرآنِ تكفُلُ حرِّيَّةَ العقيدةِ.

في سياقِ النَّظرةِ العَقَدِيَّةِ الَّتي ينطلقُ منها الأزهرُ في العَلاقةِ مع المختلِفِينَ في المُعتَقَدِ الدِّينيِّ، يؤكِّدُ دومًا على أهمِّيَّةِ الاجتهادِ، وتفنيدِ الآراءِ، ونقدِ الفتاوى الموروثةِ من عصورٍ سابقةٍ سادتْ فيها أوضاعٌ وظروفٌ لم تعد قائمةً الآنَ.

ومسألةُ التُّراثِ والتَّجديدِ تقعُ في قلبِ اهتمامِ الأزهرِ الشَّريفِ، وتكادُ تكونُ من الموضوعاتِ الأساسيَّةِ التي ينشغلُ بها الدُّكتور أحمدُ الطَّيِّب، الإمامُ الأكبرُ.

التَّجديدُ قضيَّةٌ أساسيَّةٌ تشغَلُ اهتمامَ المسلمِينَ الَّذين طالَمَا تحدَّثوا عن مشكلاتٍ نابعةٍ من غلقِ بابِ الاجتهادِ، والجمودِ، وضرورةِ إنتاجِ خطاباتٍ دينيَّةٍ تُواجِهُ تحدِّياتِ العصرِ، وهي كذلك قضيَّةٌ تشغَلُ -بالقَدرِ نفسِه- غيرَ المسلمِينَ ممَّن يشارِكُون المسلمِينَ العَيشَ المشتَرَكَ في المجتمعاتِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ، ويرونَ أنَّ بعضًا من الآراءِ الفقهيَّةِ القديمةِ، والفتاوى الموروثةِ، تنالُ من حقوقِ المُواطَنةِ الَّتي يكفُلُها لهم المجتمعُ الحديثُ، وهو ما يجعل انشغالَهم بقضيَّةِ تجديدِ التُّراثِ مسألةً أساسيَّةً أسوةً بالمسلمِينَ.

في هذا الصَّددِ، يَحرِصُ الأزهرُ على نقدِ الآراءِ الموروثةِ والفتاوى القديمةِ الَّتي تنالُ من مُواطَنةِ غيرِ المسلمِينَ، وخاصَّةً المسيحيِّينَ، كما هو الحالُ في مِصرَ، الَّتي تتداوَلُها بعضُ الجماعاتِ الدِّينيَّةِ أو السِّياسيَّةِ بما يُثيرُ مشاعرَ الانقسامِ، وتُعكِّرُ الوُدَّ والصَّفاءَ بين أبناءِ المجتمعِ الواحدِ، من خلالِ التَّأكيدِ على أهمِّيَّةِ التَّفرقةِ بين الشَّريعةِ والفقهِ، والابتعادِ عن إضفاءِ القداسةِ على الآراءِ والفُهومِ البشريَّةِ، فالشَّريعةُ يجبُ أن تنحصرَ في المقامِ الأوَّلِ في نصِّ القرآنِ والسُّنَّةِ الصَّحيحةِ، أمَّا

استنباطاتُ العلماءِ من فقهاءَ وأصوليِّينَ ومفسِّرينَ ومُحدِّثينَ ومتكلِّمينَ فإنَّها معارفُ بشريَّةٌ أو تراثٌ يُؤخَذُ منه ويُردُّ عليه، وهي نظرةٌ لا تعني رفضَ التُّراثِ الفقهي بالمُطلَقِ، أو التَّقليلَ من قيمةِ الفقهاءِ، ولكنَّ المرادَ منها عدمُ النَّظرِ إلى التُّراثِ نَظرةَ العصمةِ، فالتُّراثُ ليس كلُّه مقبولًا، وليس كلُّه مرفوضًا، ويظلُّ مَناطُ الأمورِ قدرةَ التُّراثِ على التَّعاملِ مع مشكلاتِ العصرِ (*).

وأفردَ الإمامُ الأكبرُ -في محاضرةٍ ألقاها أمامَ المجلسِ الأعلى للشُّئونِ الإسلاميَّةِ في الأقصرِ- حديثًا مطوَّلًا عن أهمِّيَّةِ «الشَّجاعة وعدم التَّردُّد» في مواجهةِ المشكلاتِ بفتاوى تتناسبُ مع تغيُّرِ الأزمنةِ، وأدانَ «صمتَ العلماءِ المؤهَّلِينَ» مِثلَما أدانَ التَّطرُّفَ والإرهابَ، وتشدُّدَ الفقهاءِ.

من هذا المُنطَلَقِ، ومن خلال النَّظرةِ النَّقديَّةِ للتُّراثِ، والسَّعيِ نحوَ التَّجديدِ في إطارِ المفاهيمِ الدِّينيَّةِ المستقِرَّةِ، يؤكِّدُ الأزهرُ في خطابِه على عددٍ من القضايا الأساسيَّةِ:

كخ المفهومُ الحقيقيُّ للمُواطَنةِ لا يتوقَّفُ عند اختلافِ دينٍ أو اختلافِ مذهبٍ، فالكلُّ متساوونَ في الحقوقِ والواجباتِ، وهو ما يشكِّلُ نقدًا مباشرًا لتيَّاراتٍ سياسيَّةٍ وفِرَقٍ دينيَّةٍ تتبنَّى خطاباتِ التَّشدُّدِ والغُلُوِّ، لا تعترفُ بالوطنِ أو المُواطَنةِ، وتدعو إلى أفضليَّةِ المسلمِ على غيرِ المسلمِ في الحقوقِ والواجباتِ(*).

كخ رفضُ أن يكون الاختلافُ في المعتقدِ الدِّينيِّ بين أبناءِ الوطنِ الواحدِ مدخلًا للفتنةِ وإحداثِ الشِّقاقِ وبلبلةِ أفكارِ العامَّةِ من بُسطاءِ النَّاسِ، والتَّأكيدُ على

المُواطَنةِ الكاملةِ للمسيحيِّينَ، أسوةً بالمسلِمِينَ، في هذا الصَّددِ يتناوَلُ خطابُ الأزهرِ بالنَّقدِ ثلاثَ مصطلحاتٍ شائكةٍ، هي: «أهلُ الذِّمَّةِ»، من حيثُ رَفضُ إطلاقِه على الأقباطِ، والتَّأكيدُ على كونِهم مواطِنِينَ كاملي المُواطَنةِ(*)، ورَفضَ مصطلحَ «الأقلِّيَّة»؛ لأنَّه يحملُ انطباعاتٍ سلبيَّةً مُفعَمَةً بالإقصاءِ ورفضِ الآخَرِ. وأخيرًا رَفضِ مصطلحِ «الجِزية» الَّذي لم يعد له وجودٌ؛ لأنَّه ظَهَرَ في سياقٍ تاريخيٍّ معيَّنٍ كان يَدفعُ فيه غيرُ المسلمِ الجِزيةَ مقابلَ الدِّفاعِ عنه؛ لأنَّه لم يكن يشتركُ في الجيشِ، أمَّا الآن فقد انخَرَطَ المواطِنُونَ كافَّةً -مسلِمِينَ ومسيحيِّينَ- في الجيشِ، وأصبَحَ على المسلمِ وغيرِ المسلمِ نفسُ الضَّرائبِ والحقوقِ والواجباتِ في ظلِّ الدَّولةِ الحديثةِ، وبالتَّالي لم يعد هناك داعٍ أو مُسوِّغٌ لإعادةِ إنتاجِ أو ترديدِ هذه الآراءِ الفقهيَّةِ أو المستمَدَّةِ من التُّراثِ الَّتي ظهرتْ في عصورٍ تاريخيَّةٍ سابقةٍ حملتْ سماتِ مواجهةِ الحضارةِ الإسلاميَّةِ مع الغزاةِ والمستعمِرينَ، لم يعُد لها محلٌّ أو مجالٌ الآن.

كخ الاعتداءُ على النَّفسِ الإنسانيَّةِ -أيًّا كانت دِيانتُها أو اعتقادُها- أمرٌ يحرِّمُهُ الإسلامُ ويرفضُه، ويرى الاعتداءَ على غيرِ المسلمِ تمامًا مِثلَ الاعتداءِ على المسلمِ؛ لأنَّ النَّفسَ الإنسانيَّةَ محرَّمٌ الاعتداءُ عليها، ويؤكِّدُ على وجوبِ عقابِ المسلمِ المُعتدي على غيرِ المسلمِينَ، هنا يؤكِّدُ الأزهرُ دائمًا على خطابِ التَّعايشِ، والعَيشِ المشتَرَكِ، ونسيجِ الوطنِ الواحدِ، والإشارةِ إلى تاريخيَّةِ العَلاقاتِ الإسلاميَّةِ المسيحيَّةِ في المجتمعاتِ العربيَّةِ، باعتبارِها نموذجًا يُحتذى، وقد أشارَ

بيانُ الأزهرِ العالميُّ في مواجهةِ التَّطرُّفِ والإرهابِ، الصَّادرُ في ٤ ديسمبر ٢٠١٤م -صدر في ختامِ مؤتمرٍ عالميٍّ حَضَرَه علماءُ مسلِمُونَ ومسيحيُّونَ- إلىٰ أنَّ ليس من الإسلامِ في شيءٍ ترويعُ الآمِنِينَ، وقتلُ الأبرياءِ، والاعتداءُ علىٰ الأعراضِ والأموالِ، وانتهاكُ المقدَّساتِ الدِّينيَّةِ، وأكَّدَ البيانُ علىٰ أن التَّعرُّضَ للمسيحيِّينَ ولأهلِ الأديانِ والعقائدِ الأخرىٰ باصطناعِ أسبابٍ دينيَّةٍ هو خروجٌ علىٰ صحيحِ الدِّينِ، وتنكُّرٌ لحقوقِ الوطنِ والمواطنِ، وأنَّ تهجيرَ المسيحيِّينَ وغيرِهم من الجماعاتِ الدِّينيَّةِ والعِرقيَّةِ هي جريمةٌ مُستنكَرةٌ، وناشدَ البيانُ من سمَّاهم: «أهلنا المسيحيِّين، التَّجَذُّرَ في أوطانِهم حتَّىٰ تزولَ موجةُ التَّطُّرفِ الَّتي نُعاني منها جميعًا». وفي كلمتِه أمامَ المؤتمَرِ، ذكر الإمامُ الأكبرُ الدُّكتور أحمدُ الطَّيِّبُ، شيخُ الأزهرِ، أنَّ «الاعتداءَ علىٰ النَّفسِ الإنسانيَّةِ -أيًّا كانت دِيانتُها أو اعتقادُها- أمرٌ يُحرِّمُه الإسلامُ ويَرفُضه، وكيف وقد انفتَح الإسلامُ علىٰ أبناءِ الأديانِ الأخرىٰ، ولدرَجةِ الاختلاطِ بالزَّواجِ والعَيشِ المُشترَكِ في بيتٍ واحدٍ، وتحت سَقفٍ واحدٍ! وفي هذا إقرارٌ من الإسلامِ بالعَيشِ الواحدِ والتَّداخُلِ الأُسريِّ، نحن نقولُ بالمُواطَنةِ الكامِلةِ، والعَيشِ الواحدِ في الأوطانِ».

الدَّائرةُ الثَّانيةُ: الوطنيَّةُ الجامعةُ.

يتَّجِهُ الأزهرُ الشَّريفُ، بالإضافةِ إلىٰ النَّظرةِ الدِّينيَّةِ الَّتي تحكُمُ العَلاقةَ مع غيرِ المسلِمِينَ باعتبارِهم إخوةً وشركاءَ في الأوطانِ، إلىٰ اعتبارِ أنَّ المُواطَنةَ من ركائزِ الدَّولةِ الوطنيَّةِ الدُّستوريَّةِ الحديثةِ، الَّتي تقومُ علىٰ المساواةِ بين مواطِنِيها، وحرِّيَّةِ

اختيارِ النِّظامِ السِّياسيِّ الَّذي يَرُوقُ لهم، والمشاركةِ الدِّيمقراطيَّةِ في بناءِ المجتمعاتِ، كلُّ ذلك في سياقِ المبادئِ الكلِّيَّةِ العامَّةِ للشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

جسَّدتْ ذلك بوضوحٍ وثيقةُ الأزهرِ الأُولى، الَّتي صدرتْ في منتصفِ شهر يونيو ٢٠١١م، وشكَّلتْ نقطةَ التقاءٍ بين فرقاءَ سياسِّيينَ ومثقَّفِينَ وعلماءِ دِينٍ، في وقتٍ كان المجتمعُ المصريُّ في أمسِّ الحاجةِ إلى تحقيقِ هذا التَّوافقِ.

وقد اتَّجهتْ وثيقةُ الأزهرِ إلى النَّظرِ إلى مفهومِ المُواطَنةِ نظرةً رَحْبةً شاملةً، على النَّحوِ الَّذي سَبَقَ تناوُلُه، حيثُ لم تقف عند حدِّ الحديثِ عن المساواةِ بين المختَلِفِينَ في المُعتقَدِ الدِّينيِّ، لكنَّها مسَّتْ جوانبَ مُهِمَّةً في تحقيقِ المُواطَنةِ، خاصَّةً النُّهوضَ بحياةِ المواطِنِينَ، والتَّأكيدَ على أهمِّيَّةِ المشاركةِ الجادَّةِ في شئونِ المجتمعِ.

هذه الصِّيغةُ الَّتي يمكن أن نُطلِقَ عليها «الفقهَ المِصريَّ» الرَّحبَ، الَّذي نظَّم العَلاقةَ بين الدِّينِ والدَّولةِ؛ ممَّا أدَّى إلى أن يحتفظَ الإسلامُ بمكانِه، بوَصفِه المصدرَ الرَّئيسَ للتَّشريعِ، ويحفظَ للمواطِنِينَ حقَّهم في التَّشريعِ لأنفسِهم طبقًا لاحتياجاتِهم وظروفِهم واجتهاداتِهم البشريَّةِ.

وإذا كان الإسلامُ لم يعرفِ الدَّولةَ الدِّينيَّةَ -حَسَبَ نصِّ البيانِ- فإنَّه تركَ للنَّاسِ أن يختاروا دولتَهم، وخيارُ المِصريِّينَ أنَّ أفضلَ النُّظُمِ السِّياسيَّةِ في الوقتِ الحاضرِ هو النِّظامُ الدِّيمقراطيُّ، الَّذي يقومُ على تداولِ السُّلطةِ، والمساءلةِ، والشَّفافيةِ، وحرِّيَّةِ الرَّأيِ والتَّعبيرِ.

وقد أقرَّ البيانُ بذلك، وأكثرُ من هذا تبنَّىٰ مفهومَ التَّنميةِ بمعناه الكلِّيِّ الشَّاملِ؛ تنميةً بشريَّةً: «التَّأكيدُ علىٰ الصِّحَّةِ والتَّعليمِ والبحثِ العِلميِّ»، تنميةً سياسيَّةً: «تعزيزُ الدِّيمقراطيَّةِ والتَّعدديَّةِ وتداولِ السُّلطةِ»، تنميةً ثقافيَّةً: «الالتزامُ بحرِّيَّةِ الفِكرِ والتَّنوُّعِ، واحترامُ الاختلافِ دون تسفيهٍ للآراءِ المختَلِفةِ»، تنميةً اجتماعيَّةً: «مكافحةُ الفقرِ، وإبرازِ أهمِّيَّةِ المساواةِ والعدالةِ الاجتماعيَّةِ».

وقد سارتْ وثائقُ الأزهرِ الأخرىٰ علىٰ نفسِ المِضمارِ، وهو ما يحتاجُ إلىٰ حديثٍ آخَرَ مفصَّلٍ.

الدَّائرةُ الثَّالثةُ: العملُ المُشتَرَكُ.

تُجسِّدُ المُواطَنةَ نصوصٌ دستوريةٌ تُقِرُّ بالمساواةِ بين المواطِنِينَ، والمشارَكةِ الفعَّالةِ من جانبِ المواطِنِينَ في تقريرِ شُئونِهم، وأيضًا وجودُ مؤسَّساتٍ تحتضنُ مبادراتِ العملِ المشتَرَكِ بين أبناءِ الوطنِ المختلِفِينَ في المعتقَداتِ الدِّينيَّةِ.

هناك تَجرِبةُ «بيت العائلة» في مِصرَ، الَّتي نبعتْ فكرتُها عقبَ تفجيرِ كنيسةِ «سيِّدةِ النَّجاةِ» في العراقِ، في أواخرِ عامِ ٢٠١٠م، جاءتْ بمبادرةٍ من الأزهرِ، ورحَّبَتْ بها الكنيسةُ القبطيَّةُ، وتأسَّسَ بيتُ العائلةِ، كِيانًا مؤسَّسيًّا يجمعُ شيوخًا وقساوسةً من كنائسَ متنوِّعةٍ، يعملونَ معًا في مجالاتٍ متعدِّدةٍ، منها التَّعليمُ، والإعلامُ، والسُّكانُ، والأسرةُ، وغيرُها.

وهناك العديدُ من مُبادَراتِ الحوارِ الَّتي ينخرطُ فيها الأزهرُ الشَّريفُ، سواءٌ مع الكنائسِ الشَّرقيَّةِ، والكنيسةِ الإنجليكانيَّةِ، ومجلسِ الكنائسِ العالميِّ، وغيرِها،

مما يُسهِمُ في بَلوَرةِ أُسُسِ الحوارِ، والعملِ المُشتَرَكِ، وبناءِ جسورِ التَّعاونِ والتَّفاهمِ.

هذه المُبادَراتُ وغيرُها تَعني أنَّ المُواطَنةَ تحتاجُ -بالإضافةِ إلى التَّأصيلِ الفِكريِّ والاجتهادات النَّظريَّةِ- إلى ممارسةٍ على أرضِ الواقعِ، تَنشُرُ رُوحَ المُواطِنيَّةِ، وتجسِّدُ قِيَمَ الانفتاحِ، والعملَ المشتركَ، وتُوفِّرُ شبكةَ أمانٍ اجتماعيٍّ للمواطِنِينَ كافَّةً، بصرفِ النَّظرِ عنِ اختلافِ معتقداتِهم الدِّينيَّةِ، وهو ما يُطَلقُ عليه «رأس المال الاجتماعيّ»، الَّذي يقوم على قِيَمِ التَّضامُنِ والثِّقةِ والوعيِ المُشتَرَكِ بين المواطِنِينَ.